

٦٤. شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام | الشيخ أ.د عبدالسلام

الشويعر

عبدالسلام الشويعر

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. واصلي واسلم على نبينا محمد. وعلى الله وصحبه وسلم تسلি�ماً كثيراً إلى يوم الدين.
الله اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللسامعين يقول المصنف رحمة الله تعالى وعن عبدالرحمن بن ابزة وعبدالله بن أبي اوفى رضي الله عنهمما
قال - 00:00:00

كنا نصيّب المغانم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يأتياناً انباط الشام فنسرفهم في الحنطة والزبيب وفي رواية
والزيت إلى أجل مسمى. قيل أكان لهم زرع؟ قال ما كنا نسألهم عن ذلك. رواه البخاري - 00:00:20

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وشهادـ ان لا الله الا الله وشهادـ ان محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم. هذا
الحديث والثاني الحاديـت بـابـ السـلم فـفيـهـ انـ عـبدـالـرـحـمـنـ بـنـ اـبـزـىـ وـعـبدـالـلـهـ بـنـ اـبـىـ اـوفـىـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ ذـكـرـ اـنـهـ كـانـواـ يـصـيـبـونـ
المغانـمـ معـ رسـولـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ - 00:00:40

وـعـنـ قـوـلـهـمـ اـنـهـ يـصـيـبـونـ المـغـانـمـ اـنـهـ يـكـتـسـبـونـهـ.ـ فـاـذـاـ اـكـتـسـبـوـهـ اـنـمـاـ يـكـوـنـ ذـكـرـ بـعـدـ حـيـازـتـهـ لـهـ فـهـمـ مـالـكـوـنـ لـلـغـنـائـمـ قـالـ وـيـأـتـيـنـاـ
انـبـاطـ مـنـ اـنـبـاطـ الشـامـ فـنـسـرـهـمـ فـيـ الحـنـطـةـ وـالـشـعـيرـ وـالـزـبـبـ.ـ قـالـ وـفـيـ رـوـاـيـةـ وـالـزـيـتـ إـلـىـ أـجـلـ مـسـمـىـ.ـ قـيـلـ - 00:01:02

كـانـ لـهـمـ زـرـعـ فـقـالـاـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ مـاـ كـانـ نـسـأـلـهـمـ عـنـ ذـكـرـ.ـ هـذـاـ الـحـدـيـتـ فـيـهـ مـنـ الـفـقـهـ مـسـائـلـ.ـ اـوـلـ هـذـهـ الـمـسـائـلـ فـيـهـ دـلـيـلـ عـلـىـ عـقـبـ
الـسـلـمـ وـانـ عـقـدـ السـلـمـ كـانـ ظـاهـراـ فـيـ عـهـدـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـيـتـعـاـمـلـ بـهـ اـصـحـابـ عـلـيـهـ الصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ - 00:01:22

سـلـامـ مـنـ غـيـرـ نـكـيرـ مـنـ اـحـدـ.ـ وـلـذـكـ اـجـمـعـتـ الـأـمـمـ عـلـىـ مـشـرـوـعـيـةـ السـلـامـ.ـ وـهـنـاـ الصـحـابـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ كـانـواـ فـيـ الحـنـطـةـ وـالـشـعـيرـ
وـالـزـبـبـ فـيـ مـقـابـلـ مـاـ يـبـذـلـوـنـهـ مـنـ الـمـغـانـمـ.ـ الـأـمـرـ الثـانـيـ اـسـتـدـلـ الـأـمـامـ اـحـمـدـ بـهـذـاـ الـحـدـيـتـ كـمـاـ فـيـ - 00:01:42

اسـحـاقـ اـبـنـ مـنـصـورـ كـوـسـجـ عـلـىـ اـنـهـ يـجـوزـ اـنـ يـسـلـفـ فـيـ السـلـعـةـ فـيـ غـيـرـ حـيـنـهـ.ـ وـيـؤـجـلـ اـلـوـقـتـ ذـيـ الـوـقـتـ ذـيـ الـشـيـءـ فـيـ غـيـرـ حـيـنـهـ لـكـنـ لـابـدـ
الـاـنـبـاطـ كـانـوـنـ فـيـ الحـنـطـةـ وـالـشـعـيرـ وـالـزـبـبـ فـيـ وقتـ لمـ يـكـنـ الصـحـابـ يـعـلـمـونـ اـكـانـ لـهـمـ زـرـعـ - 00:02:02

يـمـلـكـوـنـهـ اـمـ لـهـمـ زـرـعـ يـمـلـكـوـنـهـ؟ـ فـدـلـ ذـكـرـ عـلـىـ ماـ اـسـتـدـلـ بـهـ الـأـمـامـ اـحـمـدـ عـلـىـ اـنـهـ يـجـوزـ اـنـ يـسـلـفـ فـيـ الشـيـءـ فـيـ غـيـرـ حـيـنـهـ لـكـنـ لـابـدـ
مـنـ الـقـيـدـ الثـانـيـ ذـيـ الـنـعـرـفـ اـنـ لـابـدـ اـنـ يـؤـجـلـ اـلـوـقـتـ ذـيـ الـوـقـتـ ذـيـ الـشـيـءـ فـلـاـ يـجـوزـ تـأـجـيـلـهـ اـلـىـ وقتـ - 00:02:24

لـاـ يـمـكـنـ فـيـهـ مـثـلـ تـأـجـيـلـهـ لـلـحـظـاتـ اوـ لـلـأـوـقـاتـ قـلـيلـةـ لـاـ يـمـكـنـ تـحـقـقـهـ فـيـ الـأـمـرـ الثـالـثـ ذـيـ الـحـدـيـتـ عـلـيـهـ اـنـ اـسـتـدـلـ عـلـىـ اـنـهـ
يـجـوزـ التـعـاـمـلـ مـعـ غـيـرـ الـمـسـلـمـينـ.ـ اـذـاـ كـانـ الـعـقـدـ جـائـزاـ - 00:02:47

وـعـكـسـهـ فـاـنـ التـعـاـمـلـ مـعـ الـمـسـلـمـ وـمـعـ غـيـرـهـ اـذـاـ كـانـ الـعـقـدـ مـحـرـمـاـ لـاـ يـصـحـ وـدـلـيـلـ ذـكـرـ حـدـيـثـ عـبـدـالـرـحـمـنـ بـنـ اـبـزـىـ هـذـاـ وـانـ النـبـيـ
صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ بـاعـ وـاـشـتـرـىـ وـاـرـتـهـنـ اـيـ رـهـنـ دـرـعـهـ عـنـدـ يـهـوـدـيـ - 00:03:03

وـفـعـلـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ نـحـواـ مـنـ ذـكـرـ فـاـنـهـ اـجـرـ نـفـسـهـ عـنـدـ يـهـوـدـيـ عـلـىـ تـمـرـاتـ.ـ فـدـلـ عـلـىـ اـنـهـ يـجـوزـ التـعـاـمـلـ مـعـ غـيـرـ الـمـسـلـمـينـ بـشـرـطـ
اـنـ يـكـوـنـ الـعـقـدـ مـشـرـوـعـاـ.ـ خـلـافـاـ لـمـ ذـكـرـهـ اـصـحـابـ اـبـيـ حـنـيـفـةـ النـعـمـانـ رـحـمـةـ اللـهـ عـلـيـهـ.ـ حـيـنـاـ - 00:03:21

اـنـ يـجـوزـ اـنـ يـعـاـمـلـ الـحـرـبـيـ بـعـقـدـ رـبـاءـ.ـ وـهـذـاـ غـيـرـ صـحـيـحـ وـاـنـمـاـ الـعـبـرـةـ بـالـعـقـدـ لـاـ بـالـشـخـصـ وـهـذـهـ قـاـعـدـةـ قـرـرـهـ اـهـلـ الـعـلـمـ فـيـ بـابـ
الـمـعـاـمـلـاتـ اـنـ الـعـبـرـةـ فـيـ الـمـعـاـمـلـاتـ حـلـاـ وـحـرـمـةـ اـنـمـاـ هـيـ بـالـعـقـدـ لـاـ بـالـشـخـصـ وـهـذـاـ دـلـيـلـ عـلـيـهـ.ـ نـعـمـ.ـ اـحـسـنـ اللـهـ يـأـكـمـ يـقـولـ رـحـمـهـ اللـهـ - 00:03:41

تعالى وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها اتلفه الله رواه البخاري. نعم هذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً للنبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أخذ -

00:04:04

اموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه. قوله من أخذ أموال الناس أي بطريق مشروع كمن يأخذها بقرض أو بعارية أو وديعة أو نحو ذلك مما يباح فيه الانتفاع بالعين أو الانتفاع بالمنفعة. قال يريد أداءها أي ينوي أي يؤدي -

00:04:24

هذه الاموال لاصحابها وان يردها اليهم. قال ادتها أدى الله عنه. ومعنى ان الله عز وجل يؤدي عنه اي ان الله عز وجل ييسر امر قضائها. هذا الامر الاول والامر الثاني انه يدل على انه آآان الله عز وجل -

00:04:44

اعفو عنه ان توفي ولم يؤدي هذا الدين. ولذلك فان من استدان ديناً وكانت استدانته لحاجة. وكانت نيته وعند استدانته ان يرد هذا الدين. فتوفي ولم يؤدي هذا الدين فان الله عز وجل متکفل بان يؤدي هذا -

00:05:04

عنده يوم القيمة لان الدين لابد ان يقضى ولو من حسناته او ان يرد عليه من سبئات غريميه. ولكن الله عز وجل عنه بسبب نيته قال ومن أخذها؟ اي أخذ اموال الناس -

00:05:24

يريد اتلافها والأخذ بقصد وارادة الاتلاف يشمل امررين. الامر الاول من أخذها بطريق غير مشروع كالغاصب ونحوه. فان من غصب مال غيره. وقد ذكر الفقهاء ان يد الغاصب لها صور عشر ذكرها جماعة من اهل العلم ومنهم شارح المنتهى -

00:05:40

وكلهم يسمى غاصباً. فمن أخذ عيناً غاصباً فكان أخذها لها بطريق غير مشروع او حينما استدان ديناً كان غير ناو ان يرده لصاحبه فحينئذ يتلفه الله عز وجل واتلاف الله عز وجل له في الدنيا والآخرة -

00:06:05

فاما في الدنيا بان ينزع الله عز وجل البركة من ما له. ولذلك فان المال اذا خالطه مال حرام. فانه البركة من جميعه. واما في الآخرة فان العقوبة شديدة على من اخذ مال غيره من الناس. وهذا الحديث من الاحاديث -

00:06:27

عظيمة في الترغيب وفي نفس الوقت من الاحاديث العظيمة في الترهيب. فهو فيه ترغيب بنية الخير. بان اذا اقترض مسلم من غيره مالاً ان ينوي رده وفيه ترهيب من اخذ اموال الناس بالباطل -

00:06:47

هذا الحديث فيه من الفقه مسائل المسألة الاولى ان الفقهاء استدلوا به على وجوب رد جميع الديون بغض النظر عن سبب فسواه كان الدين بسبب قرض او كان الدين بسبب غصب. فان الدين اذا كان بسبب غصب فانه يجب رده -

00:07:07

ولا نقول ان صاحبه يمتلكه. ونحن عندما نقول كما ذكرت قبل قليل انه يكون غاصباً ليس معنى الغصب ان يؤخذ على وجه القهر فقط فان للغصب صوراً كثيرة وقد عدها بعض اهل العلم نحو من عشر ويتمكن ان يزداد عليها. ومن هذه الصور ان المرء عندما -

كن في يده وديعة ثم ينوي جحدها او ان يستخدمها بغير اذن صاحبها ولو لم ينوي جحدها. فان مجرد النية او مجرد العمل فانه من كونها وديعة الى كونها في حكم العين المغصوبة. فيجب ردها مطلقاً. سواء تلقت بفعل ادمي او من غير فعل -

00:07:47

وهكذا من الصور التي ذكرها صاحب شرح المنتهى وغيره اذا هذه المسألة الاولى التي استدل بها. الامر الثاني استدل بهذا الحديث على انه لا يجوز اعطاء الغارم لحظ نفسه من الزكاة الا ان يكون قد استدان لحاجة -

00:08:12

لاننا نعلم ان من مصارف الزكاة الغارمين. والغارمون نوعان هم الغارمون لحظ انفسهم والغارمون لحظ غيرهم فالغارم لحظ غيره هو الذي بذل ماله للصلاح بين الناس. والغارم لحظ نفسه هو الذي استدان لحاجته -

00:08:33

ثم عجز عن هذا عن سداد هذا الدين هذا يسمى الغارم لحظ نفسه. فالغارم لحظ نفسه الفقهاء يشترطون انه لا بد ان يكون قد استدان بحاجة. واما من استدان بتکثیر او استدان ظلماً او كان عليه دين بسبب غصب او سبب محروم -

00:08:53

فانه لا يجوز اعطاؤه من الزكاة لسداد هذا الدين لانه اراد اتلاف المال فان الله عز وجل لا يؤدي عنه بالتسهيل بالزكاة وانما باتلاف ما له. فلو ان امراً كان عليه دين -

00:09:17

بسبب اتلاف عمد. فانه لا يعطى من الزكاة. مثال ذلك لو ان امراً قتل اخر ثم اصطلحوا بدلًا من القصاص بان يعني اه يصلح على مبلغ من المال. والآن اصبح الناس يبالغون في هذه الاموال حتى تصل لملايين -

00:09:32

فهل يجوز اعطاء هذا الرجل من الزكاة بحجة انه غارم؟ ام لا يجوز ذلك؟ ظاهر كلام رحمة الله عليهم انه لا يجوز ذلك. لانه لم يستدل
لحاجة وانما استدان سبب فعلا. عمد محرم - 00:09:52

ونحو ذلك من الصور التي ذكروها رحمة الله عليهم. نعم. احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وعن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله ان فلانا قدم له بز من الشام فلو بعثت اليه فاخذت منه ثوبين بنسينة الى ميسرة فارسل اليه فامتنع - 00:10:12
اخوجه الحاكم البهقي ورجاله ثقات. نعم هذا حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت يا رسول الله ان فلانا. والمقصود به رجل من اليهود ان فلانا قدم له بز من الشام. بز هو القماش. فكان متاجرا في القماش. قالت فلو بعثت - 00:10:32
اليه فاخذت منه ثوبين المراد بالثوب ليس ما نعرفه الان بسمى الثوب فان ما نسميه الان ثوب انما هو قميص وانما اذا اطلق الثوب في الكلام الاولى فانما يقصدون به القماش الخام. الذي لم يخط بعد - 00:10:52

آآ وقد كان لباس العرب قد يما انما هو الشياب. فـيأخذون ثوبا فـيجعلونه رداء وثوبا اخر يتزرون به اجرة كان فـانما كان لباسه الثوب ولم يعني اذا فصلوه فـانه يكون حـينـذا قميـسا. قـالـت فـاخـذـتـ منه ثـوبـينـ نـسـيـئـة - 00:11:12

اي اجلا الى الميسرة. فبعث اليه النبي صلى الله عليه وسلم فامتنع. هذا الحديث فيه من الفقه مسائل. المسألة الاولى فيه جواز البيع بالنسبيّة فانه يجوز للمرء ان يبيع نسيئة اي بثمن مؤجل - 00:11:32

والبيع نسيئة بثمن مؤجل دل عليه هذا الحديث واتفاق اهل العلم في الجملة على انه يجوز البيع نسيئة ومعنى بعضها من ذلك في قصة بريرة رضي الله عنها. لكن بعض اهل العلم منعوا من صورة. وهي اذا كان للعلم - [00:11:50](#)

ان هذه السلعة كان لها ثمنان. بعشرة مؤجلة - 00:12:10

وخمسة حالة فنقول يصح العقد بشرط ان لا يتفرق المتباعان من مجلس العقد الا وقد اختارا الثمنين اهو الخمسة الحالة ام انه العشرة المؤجلة واما اذا تفرق ولم يختار احد الثمنين فان العقد باطل للجهالة - 00:12:30

وهذا هو المراد عند اهل العلم من نهיהם عن بيع النساء اذا كان بثمنين. واما ما حمله بعض آآ بعض يعني اه اهل العلم فحملوا ان كل ما كان له سعران فانه منهي عنه هذا غير صحيح. وانما المقصود ما كان فيه سعران وهذا - [00:12:55](#)

سungan آآ قد تفرق قبل تحديد احدهما. من في هذا الحديث يؤخذ منه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يلزم الناس ببيع ولا بشراء. وانما كان البيع بالتراضي. فدل ذلك على انه لا يجوز اجبار احد - 00:13:15

على بيع ولا اجباره على شراء الا ان يرضي. وهذا اليهودي انما امتنع لاجل انه كان يريد ثمنا حالا وقد اساء مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المصنف اساءته للنبي صلى الله عليه وسلم فقد جاء في بعض الطرق انه قال او ذكر ان النبي - 00:13:35

النبي صلى الله عليه وسلم ان سيأخذ ما له ولن يعطيه اياه. فهذا هو سبب امتناع اليهودي وفي ذلك اساءة لمقام نبوته صلى الله عليه وسلم فانه كان اكرم الناس واصدقهم لهجة - 00:13:55

ولكن الامتناع اه يجوز وقد جاء ان جابرا امتنع في اول امره حتى ماكسه النبي صلى الله عليه وسلم فباعه فدل على ان الامتناع من البيع للنبي صلى الله عليه وسلم في ذاته ليس ممنوعا. وإنما منع وذم هذا اليهودي بما علل به منعه. نعم - 00:14:09

احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يركب بنفقةه اذا كان مرهونا ولبن الذر يشرب بنفقةه اذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب النفقة. رواه البخاري. نعم - 00:14:28

يركب بنفقة قوله الظهر يعني الدابة التي تركب. كالخيل - 00:14:48
المصنف بذكر بعض الاحاديث المتعلقة بباب الرهن. فقال وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الظهر

ترکب و قوله يركب بنفقة اي بسبب نفقته. فالذى يركبه انما - 00:15:05

المرهونة اذا كانت تدر علينا فانه يشرب هذا اللبن يجوز شربه لمن - 00:15:25

انفق على هذه الدابة لانه يقول يشرب ولبن الدر يشرب بنفقة اي بسبب النفقه عليها اذا كان مرهونا. قال وعلى الذي ويشرب النفقه قول النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الذي يركب ويشرب النفقه يتحمل امرين او له صورتان. الصورة الاولى ان يكون - 00:15:45 يركب ويشرب وينفق طبعا انما هو المالك. انما هو المالك. وهو الراهن فحينئذ يكون ايجاب النفقه عليه من باب الملك اعيد مرة اخرى قول النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الذي يركب ويشرب - 00:16:08

هذا الذي يركب ويشرب اما ان يكون الراهن او المرتهن. والمراد بالرهن هو المالك مالك العين المرهونة. فاذا كان هو الذي يركب وهو الذي يشرب فحينئذ يجب عليه النفقه لاجل الملك - 00:16:31

والحالة الثانية اذا كان الذي يركب ويشرب انما هو المرتهن فان عليه النفقه من باب المعاوضة طيب قبل ان او اذا ذكرنا فقه المسائل سياتي او سيظهر كيف ان الفقهاء فرقوا بين الحالتين. هذا الحديث فيه من الفقه مسائل اول هذه المسائل - 00:16:49

ان هذا الحديث يدل على مشروعية الرهن. وهو متفق عليه في الجملة ان الرهن مشروع. لانه قد وردت احاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في في فعله والمراد بالرهن هو توثيق توثيق دين بعين - 00:17:11

كل من كان له دين على غيره فانه يوثقه باحد امرين اما ان يوثقه بالكتابة والشهاد وهي ما يسمى بطرق الاثبات واما ان يوثقه بعقد اخر وهو توثيق عقد بعقد - 00:17:27

وتوثيق الدين بعقد اخر العقود التي هي لتوثيق الديون عقدان عقد الرهن وعقد الكفالة الذي يسميه فقهاؤنا بعقد الظلمان. فاما عقد الرهن فانه توثقة الدين بعين. واما كفالة فانه توثقة للدين بضم الذمة الى الذمة في التزام هذا الدين او الحق - 00:17:44

يهمنا من ذلك باب او صورة الرهن وهو توثيق الدين بعين معنى الرهن ان الشخص اذا استدان من اخر عينا او استدار من استدان من اخر دينا ثم رهن له عينا معينا رهنها - 00:18:10

فاذا لم يفي بالدين في وقته. اذا كان مما يقبل التأجيل فان هذه العين المرهونة تباع ويقضى منها الدين. وما زاد من قيمة العين المرهونة فان انها ترد الى مالكها. وما نقص عن الدين. بان كان الدين مثلا الف والعين المرهونة بيعت - 00:18:26

سبعمئة وما نقص عن قيمة الدين فانه يبقى في ذمة الراهن المدين. يعني لا يسقط الدين اذا كان اذا كانت العين اقل منه فيجب ان نعرف هذه المسألة. وكثير من الناس يخطئ فيظن ان الرهن معناه انك اذا لم تسلم لي العين المرهونة - 00:18:52

فاذا لم تسلم لي الدين فان العين المرهونة تكون ملكا للراهن وهذا غير صحيح وسيأتي ان شاء الله في الحديث الذي بعده الدليل على عدم صحة ذلك طيب اذا عرفنا معنى الرهن وانه توثقة الدين بعين - 00:19:12

هذا الحديث دلنا على مسألة مهمة اخرى. وهي انه لا يجوز للمرتهن في الاصل ان ينتفع رهن الدائن لا يجوز له ان ينتفع بالرهن هذا هو الاصل لان انتفاع المرتهن بالرهن هو من باب المنفعة في القرض - 00:19:30

والمنفعة في القرض لا تجوز وبناء على ذلك فاننا نقول الاصل ان المرتهن لا يجوز له ان ينتفع بالرهن مطلقا الا ما ورد به النص وهو هذا الحديث حديث ابي هريرة رضي الله عنه - 00:19:55

ما يستثنى من ذلك انما هي سورة واحدة وهو انه يجوز للمرتهن ان ينتفع بقدر نفقته على العين هنا بقدر نفقته على العين المرهونة. لكن يجب عليه ان يكون متريا للعدل. كذا كذا عبر - 00:20:12

الموقف بن قدامة قال يجب ان يكون متريا ما نقول له مطلق الانتفاع وانما يتحرى العدل. في قدركم اتفق على الدابة فيركبها بمقدار ما انفق عليها او يأخذ من درها بمقدار ما انفق عليها. ولذلك لابد ان نقيد هذا القيد المهم. وهو انه يكون متريا للعدل - 00:20:35

اذا اول مسألة عندنا ليجوز للمرتهن ان او ان اول قيد نقول اول قيد آآ يجعل المرتهن يجوز له ان ينتفع بالعين المرهونة ان يكون قد انفق عليها. هذا القيد الاول. القيد الثاني ان يتحرى العدل في مقدار انتفاعه - 00:21:01

بهذه العين المرهونة هذان قيدان مهمان فلابد من الانتباه اليهما. هل يشترط اذن الراهن ام لا؟ نقول لا لا يشترط. فيجوز يجوز للمرتهن

ان ينتفع بالركوب وبالدر ولو لم يأذن الراهن. لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال **الظهر** - 00:21:21

بنفقته لم يقل باذن صاحب العين وهو الراهن بل يركب مطلقاً سواء اذن او لم يأذن طيب عندنا هنا مسألة مهمة جداً تتعلق في محل ما ينتفع به من العين المرهونة وهذه مسألة مهمة - 00:21:41

لابد ان ننتبه لها بان فيها خلافاً في داخل مذهب قوي جداً نحن قبل قليل ان العين المرهونة يجوز الانتفاع بها اذا كان المرتهن ينفق عليها. اليه كذلك ؟ طيب - 00:22:02

هل هذا في كل عين مرهونة ام لا؟ نقول ان العين المرهونة ثلاثة انواع ولابد من انتباه لهذا الامر الاول او النوع الاول اذا كانت العين مرهونة حيواناً مركوباً او محلوباً فهذا بلا اشكال - 00:22:20

انه يجوز ركوبه وحلبه في مقابل نفقة لورود النص. فان النبي صلى الله عليه وسلم قال **الظهر** يركب ولبن الدري يشرب بنفقته فهو نص على المركوب والمحلوب اعيد ابشر نقول ان العين المرهونة ثلاث حالات. الحالة الاولى ان تكون حيواناً مركوباً او محلوباً. الابل الغنم - 00:22:42

البقر الخيل مما يركب او يحلب. فانه يجوز الانتفاع المرتهن اي الدائن بهذه العين المحلوبة او المركوبة اذا كان ينفق عليها وعرفنا القيود بلا اذن متحرية للعدالة. النوع الثاني من العين المرهونة اذا كان غير مركوب ولا محلوب - 00:23:11

اما يحتاج الى نفقة. هناك حيوانات اخرى لا ترکب لنقل على سبيل المثال انه الداجن والطيور مثلاً الطيور انما يؤخذ منها بيضها ولا يؤخذ منها لبنها فهذه الامور التي لا ترکب ولا تحلب. هل يجوز الانتفاع بها بمقدار النفقة ام لا؟ مشهور المذهب لا ما يجوز - 00:23:36

وتعليلهم في ذلك قالوا لأن الاصل ان المرتهن لا ينتفع بالعين المرهونة وانما ورد النص بالاستثناء لهذين الامرین. وهو على خلاف القياس ووجه كونه على خلاف القياس اتنا قلنا ان ركوبه بمقدار النفقة على وجه المعارضة كما ذكرت في شرح الحديث - 00:24:02 وهذه المعاوضة اولاً غير مأدون بها لاننا لا نشترط اذن الراهن. والامر الثاني انها ليست معاوضة دقيقة. ولذلك الموفق بشرط تحری

العدل فهو تحری من طرف واحد لا من طرفین. فهي على خلاف القياس فقالوا نجعلها ظيقة فيما قدرت له - 00:24:24

لا نزيد عليها وهذا هو مشهور مذهب الحنابلة الرواية الثانية في المذهب انه يجوز الانتفاع بالعين المرهونة اذا انفق عليها صاحبها ولم تكن كن مركوبة ولا محلوبة. هذا الامر الثالث من العين المرهونة. قالوا اذا كانت العين المرهونة مما لا يحتاج الى - 00:24:44

نفقة كالبيوت مثلاً كالآلات الضخمة او الصغيرة ونحو ذلك من الاشياء التي لا تحتاج الى نفقة فانه بلا خلاف بلا خلاف. لا يجوز الانتفاع بها مطلقاً لو جاء المرتهن وقال انها احتاجت الى صيانة البيت. نقول حتى لو صمته وهذه الصيانة ليست لازمة. لأن المقصود بالنفقة هي النفقة التي اذا لم توجد تلف - 00:25:07

العين اما الدور لا تتلف نعم قد تنقص قيمتها شيئاً يسيئاً من حيث يعني آآ الصيانة ونحوها لكنها لا تتلف فلو انفقت عليها فانك ترجع او يكون من باب التبرع - 00:25:35

اذا عرفنا محل الحديث على المذهب وعلى الرواية الثانية وعرفنا ان الصور ثلاث نعم. احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهن له غنمه وعليه غرمه. رواه دارقطني والحاكم ورجاله - 00:25:49

اذا ان المحفوظ عند ابي داود وغيره ارساله. نعم. هذا حديث ابي هريرة رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم قال لا لا يغلق الرهن او لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهن له غنمه وعليه غرمه. اي لا يمنع - 00:26:09

اذا يمنع من صاحبه؟ قال رواه الدارقطني والحاكم رجاله ثقات. قال المصنف اذا ان المحفوظ عند ابي داود وغيره ارساله. مال المصنف الى لان الحديث انما هو مرسل وغيره من اهل العلم قووا المتصل - 00:26:28

كالدارقطني فان الدارقطني قال ان هذا الحديث اسناده حسن متصل. والدرقطني من اعلم اهل زمانه ومن بعدهم في العلل الارسال

والاتصال. وحكم الدارقطني على حديث بأنه متصل يدل على انه القوى من الطريق - 00:26:45

وكذلك صحيح اتصاله غير واحد من اهل العلم كابن عبد البر وعبد الحق الاشبيلي وآآ ابن حبان وغيرهم من اهل العلم هذا الحديث استدل به الامام احمد واحتجاج الامام احمد يدل على تقويته ايضا للحديث في الجملة. فيه من الفقه مسائل. المسألة الاولى -

00:27:05

انه لا يجوز من العين المرهونة. لا يجوز منعها بل يجب تمكينه منها وبناء على ذلك فان صاحب الدين اذا خاف على الدين على العين المرهونة ان تتلف او ان يتصرف فيها صاحبها فانه يجعلها عنده في الليل - 00:27:25

ويعطيه ايها في النهار. لينتفع بها. ما يجوز له ان يمنعه من الانتفاع بها. فيأخذ العين المرهونة و يجعلها عنده تامة لا برضاء كامل منه قال اجعلها عنده. واما عند يعني المخاصة والمنازعة فيجب تمكينه منها. فان احتج او خاف - 00:27:51

بان تباع او نحو ذلك فانه يقال تجعل عنده في الليل ويمكن صاحبها منها في النهار. هذه مسألة. المسألة ان هذا الحديث يدل على ان الاصل ان مؤنة العين المرهونة انما هي على صاحب الدين وهو الراهن لان - 00:28:11

لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له غنمك وغنمك هذه المسألة الاولى وعليه غرمك. عليه غرمك اي ان النفقة انما تجب على صاحب الدين هذا هو الاصل. فالنفقة تجب عليه - 00:28:31

وبناء على ذلك فلو جعل هذه العين في يد المرتهن الذي له الذي هو صاحب الدين. واحتاجت نفقة فانه يرجع على ما لك العين الاصل فانه يرجع عليه وهو الراهن - 00:28:48

لانه الغرم عليه وانما استثنى انه يجوز لك ان تأخذ بدل نفتك للبن او الركوب المسألة الاخيرة ان الامام احمد استدل بهذا الحديث على انه لا يجوز للشخص الراهن ان يقول ان جنتك بدينك والا - 00:29:07

فان العين المرهونة لك. يقول ان هذا لا يجوز. ولا يصح واستدل على ذلك بهذا الحديث ووجه استدلاله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغلق او لا يغلق الرهن من صاحبه. فانه لا - 00:29:28

الطلاق يجب ان يكون ملك صاحبه. لكن ان عجز عن السداد فان العين تباع. ولا يصح له ان يتملکها. ما يجوز اللي هو صاحب الدين المرتهن ان يتملک العين المرهونة. وعرفنا وجه الاستدلال من الحديث على هذا المعنى. نعم. احسن الله اليكم يقول رحمة الله -

00:29:44

تعالى عن ابي رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكره فقدمت عليه ابل من الصدقة فامر ابا رافع ان يقضى الرجل بكره فقال لا اجد الا خيارا. قال اعطا اياه فان خيار الناس احسنهم قضاء. رواه مسلم. لما هذا حديث ابي رافع - 00:30:06

النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكره. استسلف يعني اقترط عليه عليه الصلاة والسلام ذلك. وهنا الاستلاف قيل انه قرض قيل انه بمعنى عقد السلم وهذا هو ظاهر تصنيف المصنف انه من باب السلم. استسلف من رجل بكره. يعني البكرة من الابل. قال فقدمت عليه ابل - 00:30:26

من الابل الصدقة. طبعا كيف ان يكون باب السلف؟ يعني ان الرجل اعطاه نقدا على ان يرد له النبي صلى الله عليه وسلم بكرة. هذا معنى انه يكون من باب السلام وسنعرف وجه الاستدلال بكونه سلما بعد قليل. قال فقدمت عليه ابل من ابل الصدقة. فامر ابا رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم امر - 00:30:48

ابا رافع لان ابا رافع كان من اه موال النبي صلى الله عليه وسلم وكان قريبا منه. ان يقضي الرجل بكره فقال ابو رافع لا اجد الا خيارا رباعيا. يعني اطيب منه وعمره اربع سنوات. فقال اعطا اياه فان خيار الناس احسن - 00:31:08

هم قضاء. هذا الحديث فيه من الفقه مسألة مهمة وهو انه استدل بهذا الحديث على انه يجوز السلم في غير المكينة والموزونات يجوز السلم في غير المكيلات والموزونات. ووجه الاستدلال به ان النبي صلى الله عليه وسلم استلفا - 00:31:27

اي عقد سلم في بكرة والبكرة ليست من المكيلات والموزونات. لكن اختلف الفقهاء رحمة الله عليهم فيما هو فيما يلحق بهذه البكرة او بالحيوان فمشهور المذهب انه لا يجوز السلم في غير المكيلات والموزونات الا في الحيوان خاصة. لورود النص به وهو

الحديث ابي رافع - 00:31:46

وغير الحيوان فانه لا يجوز فيه السلم والرواية الثانية في المذهب انه عام. فيجوز السلم في كل ما يمكن معرفة المعقود عليه على وجه التقرير يجب ان نعرف هذا القيد. فان الرواية الثالثة في المذهب وهي اختيار الشيخ تقي الدين انه يجوز السلام في كل ما يمكن معرفته - 00:32:11

على وجه التقرير لأن هذا الحد مهم. لأن المذهب يقولون انما يجب على وجه التحديد ولذلك انما يدخل في المكيالات والموزونات. واستثنى الحيوان لورد النص به استثناء. واما الرواية الثالثة فانهم قاسوا على هذا المستثنى كل شيء. يمكن ان يعرف قدره - 00:32:36

على وجه التقرير لا يلزم ولا يلزم على وجه التحديد. وعندى هنا مسألة متعلقة بقاعدة الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى في المستثنىات. فان الشيخ تقي الدين له قاعدة مشهورة جدا. وقد طردها في جميع ابواب الفقه. وهو انه يرى انهم لا يوجد شيء مستثنى - 00:32:56

من القياس يقول لا يوجد شيء مستثنى من القياس طب عندما نقول القياس لا نقصد به قياس العلة وإنما نقصد بالقياس المعنى العام وهو المناط الكلى اي قاعدة تسمى قياسا. ولذلك سمي القياس ثلاثة انواع قياس اصل ووصل وفصل. فالقياس هنا متصل بمعنى قاعدة واحدة - 00:33:16

فالشيخ تقي الدين يقول لا يوجد هناك شيء مستثنى من القياس. واما الفقهاء فيقولون نعم هناك مستثنى من القياس وما استثنى من القياس فانه يجب الوقوف عند له عدم الزيادة عليه. واما الشيخ يقول لا ان هذا من باب الاستحسان وهو تخصيص العلة. فيلحق بما استثنى ما شابهه - 00:33:39

العلة. وبناء على ذلك فانه هنا وفي العرايا وفي عشرات المسائل غيرها. يقول انه يقاس على ما استثنى ما شابه ثم يأتي بمناطق ما شابهه وهو مسبوق في ذلك ولا شك - 00:33:59

لكن اردت ان نعرف يعني مدخل الشيخ في هذه الاستثناء الذي ذكره قبل قليل. اذا هذه هي المسألة الاولى التي اخذناها من هذا الحديث المسألة الثانية هذا الحديث فيه اصل مهم جدا - 00:34:14

وهو انه يجوز رد الدين خيرا مما اخذ يجوز رد الدين خيرا مما اخذ اما خيرا في وصفه او خيرا في قدره وكمه. لكن بشرط وهو عدم وجود المشاركة بشرط عدم وجود المشاركة. يجب ان لا توجد المشاركة عند الاقتراض - 00:34:27

وبناء على ذلك فان كل مشارطة ستأتي بعد قليل في الحديث الذي بعده كل مشارطة في زيادة الدين فانها لا تجوز. سواء جعلت على هيئة فائدة ربوية او جعلت على هيئة شرط جزائي او غير ذلك من الامور فان هذه كلها لا تجوز في الديون - 00:34:52

الامر الاخير في هذا الحديث ان الفقهاء قد اختلفوا في مسألة مهمة وهي ان نعرف ان في الديون اذا كان مثليا فانه يرد مثله. واما كان قيميا فانها فانه ترد قيمته. طيب - 00:35:12

المثلي اذا لم يوجد. افترض شخص من اخر نوعا من الذهب. او اقترب من فضة لكنها ليست موجودة. او افترض منه اذا فاعوزه ولم يجده اذا اعوز المثلي فانه تجب فيه القيمة بلا اشكال - 00:35:36

فانه تجب فيه القيمة واما اذا افترض غير مثلي يعني يعني مثلا وهو الحيوان اذا افترض غير المثلي واعوز رده فما الذي يجب ردہ فمشهور المذهب انه يجب رد قيمته - 00:35:57

لان القيمي يجب ان يرد قيميا اذا اعوز وعما على الرواية الثانية فانه يجوز رد مثله او اجود منه وهذا مبني على اصل دائم نتكلم عنه عند الشيخ تقي الدين وهو ان ضابط المثلثيات اوسع من الضابط الذي ذكره الفقهاء وانه خاص بالمكيالات - 00:36:22

والموزونات فهو يتسع فيقول ان المثلي اوسع من ذلك وبناء على ذلك فانما كان اجود منه يأخذ حكمه وزيادة فلا يلزم ان تعطيه مثله. صورة ذلك يعني لو ان شخصا مثلا - 00:36:45

اتلف لآخر لنقل كأسا. هذا الكأس اهو من المثلثيات ام لا على المذهب ليس بالمثلثيات. حينئذ يجب ان يرد بدلہ قيمته نقد فيقدر بالقيمة

كم قيمته عشر ريالات فتعطيه العشر ريالات او تصالحه عن القيمة. شف تصالحه عن القيمة - 00:37:00

اما على الرواية الثانية فانه يجوز لك ان تعطيه كأسا يشابهه لانه يتواضع في المثلثات او ما هو اجود منه فيكون من باب المبادلة لا من باب الصلح - 00:37:27

فانه اذا كان من باب المبادلة لزمه قبولة. واما اذا كان من باب الصلح فانه لا يلزم القبول لانه عقد جديد. وهذا هو الفرق بين الروايتين. نعم الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قرض جر منفعة فهو ربا - 00:37:41

رواه الحارث ابن ابي اسامة واسناده ساقط وله شاهد ضعيف عن فضالة ابن عبيد عند البيهقي واخر موقوف عن عبد الله ابن سلام عند البخاري. نعم. هذا حديث علي رضي الله عنه مرفوعا. وروي موقوفا - 00:38:01

من حديث غيره رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل قرض جر منفعة فهو ربا وهذا الحديث اه لا شك في عدم صحة اسناده وقد اتفقت كلمة المحدثين على ذلك - 00:38:19

فان هذا الحديث الذي جاء من طريق علي تفرد به سوار ابن مصعب وقد تكلم فيه وبه اعل عبد الحق الاشبيلي في الاحكام الصغرى والكبرى هذا الحديث اه هذا الحديث مع عدم صحة اسناده الا انه يعتبر قاعدة كليلة في الشرع. فان من اقرب - 00:38:33
غيره قرضا فانه لا يجوز ان يأخذ في مقابل هذا القرظ منفعة. سواء كانت المنفعة عيناً كان يزيد مالا او ان يعطيه عيناً اخرى او ان تكون المنفعة ايضا من باب - 00:38:53

منافع الاعيان كان يعطيه سكن بيت او ركوب دار ركوب دابة او سيارة ونحو ذلك فكل منفعة سواء كانت عيناً او منفعة بسبب مشروطة في عقد قرض فانها لا تجوز - 00:39:11

وهذا المعنى متفق عليه في الجملة لكن اهل العلم قالوا انه يستثنى من ذلك استثناءات الاستثناء الاول انه ما كان من منفعة غير مشروطة عند القضاء شف منفعة غير مشروطة عند القضاء لا قبل القضاء - 00:39:28

فانهم يقولون كل منفعة قبل القضاء لا تجوز ولو لم تكن مشروطة فانه تجوز اي تجوز المنفعة عند القضاء. المنفعة الزائدة. صورة ذلك النبي صلى الله عليه وسلم عندما استدان بكترا فردها خيارا رباعيا. هذا زادت العين لكن عند القضاء فدل ذلك على جواز - 00:39:50
اما قبل ذلك ولو لم تكن مشروطة ففقهاونا نصوا على انه لا يجوز. فمن اقرض اخر مالا فجاء الاخر اهداه هدية قبل القضاء فقد نص فقهاء المذهب على انه لا يجوز قبولاها - 00:40:11

لكي لا تؤدي الى لكي لا يظن انها تكون سببا من المنفعة في القرض. فلا يجوز قبول الهدية من اقربه الا ان تكون قدرت عادة بذلك كما قالوا في قضية القاضي والعامل والمقصود بالعامل من كان نائبا عن بيت مال المسلمين او نائبا عن الوالي قد ان يكونوا في مال او في غيره فانه - 00:40:29

لا يجوز للعامل ولا للقاضي ان يأخذ هدية من احد الا ان يكون قد جرت عادة بهذه الهدية وكذلك المفترض اذا كانت له عادة بان يهدى هذا المقرض جاز والا فلا يجوز. وهذا امر يخفي على كثير من الناس فانه يقرض اخر هدية - 00:40:49

ومع ذلك يقبل منه الهدى يقرض اخر مالا ثم بعد ذلك يقبل منه هدية. وهذا نص فقهاؤنا على انه لا يجوز. الامر الذي ذكروا انه مستثنى من هذا الحديث قالوا ما كان من منفعة متعلقة بالسداد - 00:41:09

اي سداد الدين فانها تجوز. وهذا يعني المناط هو الذي ذكره الشيخ تقي الدين. وبناء على ذلك فان المرء اذا اعطى غيره مالا وقال اشترط انك ترد لي هذا المال في المكان الفلاني فانه حينئذ يجوز وهذا الذي يسمى - 00:41:29

سفتحة او السفتحة قيل انها مثلا فيجوز فيها الظبط الثالثي جميعا قالوا لان هذه المنفعة متعلقة بالقضاء فكل ما كان متعلقا بالقضاء والمال نفسه فانها تجوز. نحن نعلم ان من المنافع ايضا المتعلقة بالمال ان بعض الناس - 00:41:51
يقرض ماله لمصلحة عنده يريد ان يحفظ ماله. بعض الناس عنده مال ويحاف من السرقة. ماذا يفعل؟ يأتي فيقرضه لشخص معين فهم منتفع فالانتفاع هنا لاجل نعم حفظ وهذا الانتفاع الحفظ نقول انه ليس من المنهي عنه. لان هذا الانتفاع متعلق بالقضاء -

لاجل ان يقضيه ادل ذلك على ان هذا له استثناءاته واهمها هذان استثناءان الماضيان. نعم. احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى بباب التفليس والحجر عن ابي بكر ابن عبد الرحمن عن ابي هريرة رضي الله عنهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ادرك ما له بعينه عند - 00:42:33

رجل قد افلس فهو احق به من غيره. متفق عليه. ورواه ابو داود ومالك من رواية ابي بكر بن عبد الرحمن مرسلا بلفظ اي رجل باع ممتاعا فافلس الذي ابتعاه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متعاه بعينه فهو احق به - 00:42:53

وان مات المشتري فصاحب المتعاص اسوة الغرماء. وصله البيهقي وضعفه تبعا لابي داود. نعم. شرع المصنف رحمة الله تعالى بذكر باب التفليس والحجر. والحجر مترب على التفليس. وهو الحكم بكون شخص قد افلس. والذي افلس المراد به - 00:43:13

من كان دينه اكثر من ما له فمن كان عليه دين والدين اكثر من ماله فانه يحكم بكونه مفلسا. والحجر هو وصف حكمي يفعله الحاكم فان الحجر انما يكون بأمر الحاكم وبذاته ولا يكون بغير - 00:43:33

من الناس كما سيأتي معنا في حديث معاذ رضي الله عنه هذا هذا الباب وهو باب الحجر والتفليس اذا حجر على شخص في ماله وكان الحجر طبعا قبل ان نتكلم عن هذه المسألة نقول ان الحجر له نوعان - 00:43:53

هناك حجر لمصلحة المحجور عليه وذلك هو الحجر على الصغير والمجنون والسفهاء وهذا يسمى الحجر لمصلحته لمصلحة المحجور عليه والنوع الثاني من الحجر الحجر لمصلحة الدائنين والغرباء. نبدأ بالنوع الثاني وهو الحجر لمصلحة الدائنين والغرماء - 00:44:08

نقول انه اذا حجر الحاكم على مال لمصلحة الغرماء ترتب على هذا المال اربعة امور يجب ان نعرفها فابتداء وهذه الاربعة امور نص عليها الفقهاء وستأتي بعد قليل لاستخراج كل واحد من هذه الامور الاربعة من الاحاديث التي جاءت في الباب - 00:44:32

اول هذه الامور اننا نقول ان مال المحجور عليه لفلس اي لمصلحة الغرماء تعلقت او تعلق حق الغرماء بعين ماله تعلق حق الغرماء بعين ماله. يعني ان هذا المال في حكم ملك الغرماء لكن ليس ملكا من الغرماء - 00:44:52

ولكنه في حكم ملك الغرماء. وبناء على ذلك فاننا نقول لا يجوز له ان يبيعه لانه كأنه انتقل ملك غيره على مشهور المذهب لا يجوز له ان يقر بهذا المال. فقلالوا ان اقرار المحجور عليه لا يصح - 00:45:17

اذا حجر عليه لانه محجور عليه والرواية الثانية في المذهب وهي اختيار الشیخ تقی الدین ان المحجور عليه يصح اقراره اذا كان مثله ممن يعني لا يفهم اه سورة الاقرار الذي منعه فقهاء المذهب. شخص حجر عليه لان عليه دينا كبيرا. فيأتي - 00:45:37

هذه الارض هي لفلان. والارض الفلانية هي لفلان. نقول ان اقرارك هذا لا يقبل الا ان يأتي ذاك الرجل بالاثباتات والبيانة لانه من حين حجر عليك اصبح عين المال له تعلق للغرباء حق فيه. فلا بد من البيانة فالاقرار لا يقبل. هذا كلام - 00:46:01

المذهب. الرواية الثانية يقول لا اقراره مقبول بشرط. ان يكون مثله ممن لا يفهم. اذا هم في الاصل متفق على الحكم لكن اختلف في قضية الاقرار. طيب اذا هذا المسألة الاولى في الاحکام المتعلقة بمن حجر عليه الحق الغرماء. المسألة الثانية اننا نقول ان - 00:46:21

الحاكم اذا حجر عليه فانه يبيع ما له. يجب ان يبيع ما له. ومعنى ذلك انه لا يقسم ماله بين الغرماء وانما يبيعه ويقسمه بين الغرماء بحسب نصيبيهم. وهو ما يسمى بالنسبة والتناسق - 00:46:41

الامر الثالث اننا نقول اذا حجر على المفلس فانه تنقطع المطالبة عنه فلا يقوم الغرماء بمطالبته وانما يرفعون مطالبتهم للحاكم. فانه كما سيأتي معنا ان شاء الله بعد قليل في حديث ابي سعيد انه ليس لهم - 00:47:01

الا المال الموجود فقط وما عدا ذلك من مطالبة فليس لهم ذلك الامر الرابع وهو المهم وننتقل به لابن حديث معنا ان من وجد عين ما له من الدائنين فانه يكون احق به - 00:47:21

وما معنى ذلك يعني ان الشخص اذا كان قد باع لهذا المفلس شيئا معينا ولم يسدده دينه وسيأتي اربعة شروط مهمة لنعرف هذه

المسألة ولم يسده قيمة هذا الشيء الذي باعه. ثم حجر عليه - 00:47:38

فانه يجوز لمن وجد عين ما له ان يأخذ عين ما له يأخذه ويسقط الدين عن عنه يعني اه بمقابل ما اخذ. ولا يكون اسوة الغارمين.

يعني ما يدخل مع باقي الغارمين في هذا المال - 00:48:00

وظحت المسألة فيكون الحكم تكييفه انه من باب فسخ العقد اذا فيجوز البائع ان يفسخ العقد. اذا افلس المشتري لانه نوع من انواع

الغرر ونحن قلنا من انواع الخيار خيار الغرر - 00:48:19

بان يكون هناك عيب ومن خيار الغرر حينما يغره فلا يقول ان ساعطيك مئة. لما افلس لن يأخذ مئة ربما لن يأخذ الا خمسين. حين اذ

يجوز فسخ العقد بالشروط الاربعة سنذكرها بعد قليل - 00:48:41

فهو فسخ للعقد. طيب الدليل على المسألة الرابعة نبدأ بالمسألة الرابعة الدليل على المسألة الرابعة الحديث الذي رواه الشیخان من

حديث ابی بکر ابی عبد الرحمن عن ابی هریرة وهذا المصنف ذکر انه من طريق ابی بکر بن عبد الرحمن عن ابی هریرة لفائدة

سنذكرها بعد قليل في الحديث الذي بعده - 00:48:55

قال سمعت النبي صلی الله علیه وسلم يقول من ادرك ما له بعینه. وفي رواية في الصحيح من ادرك متاعه فدل على انه ليس يشمل

المال الذي هو النقد والمداعع اذا كان مباعا. فالرواية الثانية توضح - 00:49:14

المقصود ايضاً كاماً متاعه اي اذا باع عيناً معينة من ادرك ما له بعینه عند رجل قد افلس فهو احق به من غيره. اي فهو احق به من

غيره من الدائنين. وليس اسوة الغرماء. ليس هو والغرماء سواء في - 00:49:33

المحاصصة في هذا المال طيب هذا الحديث فيه فقه من فقهه مسألة عظيمة جداً وهي المسألة ان من حجر عليه بفلس وكان قد باعه

شخص عيناً فوجدت هذه العين فان صاحبها يكون احق بها من غيره وهو حديث النبي صلی الله علیه وسلم. وبناء على ذلك -

00:49:52

فلصاحبها الخيار بين ان يأخذ العين وبين ان يكون اسوة الغرماء. له الخيار هو انت مختار. لماذا قلنا له لك الخيار ان هذه العين يجوز

لک ان تأخذها سواء كانت قيمتها وانتبه لتعبيري سواء كانت قيمتها اقل او اکثر - 00:50:23

او مساوية لقيمتها عند البيع. فانك يجوز لك ان تأخذها. فلو كانت هذه العين قيمتها نقصت. قيمتها نقصت ثم سوى الرجل عملية

حسابية قال لو دخلت اسوة للغارمين فسيأتيني اکثر من القيمة التي ستكون للعين صورة ذلك. رجل باع لآخر عيناً بمئة. فحجر عليه.

ووجدت العين نظر الى هذه - 00:50:45

اين قيمتها خمسين؟ قال لو اصبحت اسوة الغارمين دخلت مع الغارمين بالنسبة والتناسب سیأتيني سبعين نقول يجوز لك ان تقول

ساكون اسوة الغارمين وبيعوها في الدين. اذا من له الخيار؟ من الذي له الخيار؟ انما هو البائع - 00:51:13

الذی وجد متاعه. ولذلك نحن قلنا ان هذا الفسخ انما هو فسخ خيار. لاجل الغرر. فهو مغر فهو لاجل الحكم حكم يعني انواع الخيار

التي ذكرناها قبل. طيب هذه مسألة مهمة. المسألة الثانية معنا وهي - 00:51:32

لا لا تقل اهمية عن هذا الحديث آآ انه انما يعمل بهذا الحديث بخمسة شروط. ويجب ان ننتبه لهذه الشروط الخمسة الشرط الاول

وهو هذه الشروط يعني مأخذة من الحديث الاول او من الحديث الثاني - 00:51:50

الشرط الاول انه لابد ان تكون العين سالمة بمعنى انها لم تتلف. لا كلا ولا بعضاً فلو تلف بعضها او كلها فانه لا يجوز له ان يأخذ هذه

العين لانها اختلفت عن العين التي باعها ولذلك قال النبي صلی الله علیه وسلم من ادرك ما له بعینه - 00:52:10

الشرط الثاني انه لابد ان يكون البائع لم يستلم شيئاً من ثمنها. لم يأخذ ولا ريال واحد من الثمن والدليل عليه سیأتی ان شاء الله في

الرواية الثانية وهو قوله عليه الصلاة والسلام لم يقبض الذي باعه. ولم يقبض الذي باعه من ثمنه. فدل على انه - 00:52:33

يجب ان يكون البائع لم يقبض من الثمن شيئاً مطلقاً الشرط الثالث انه لابد ان تكون هذه العين لم يتصل بها حق لغير المفلس. كيف

يكون ذلك قالوا بمعنى ذلك ان هذه العين لو كان المفلس قد باعها - 00:52:53

او رهن هذه العين قبل افلاسه او وقفها فحين اذ لا يجوز الرجوع فيها لانه تعلق بها حق لغير المفلس فلا يجوز حينئذ الرجوع فيها او

لا يصح الشرط الرابع وهو مأخوذ من الحديث الذي بعده انه لابد ان يكون المفلس حيا لا ميتا. فانه اذا مات - 00:53:15
انتقل الملك للورثة وحينئذ يدخل ويكون اسوة الغارمين ولا يصبح خيارا. الشرط الخامس وهذا مهم جدا انه لابد ان تكون العين لم تزد زيادة متصلة اما المنفصل فانه معفو عنها لانها تكون ملكا للمفلس - 00:53:38

وهو النتاج والثمرة. واما الزيادة المتصلة كالسمن الواضح جدا ومثل يعني تعلم الصنعة يقولون في علم ونحو ذلك فان هذه الزيادة المتصلة لم تغير القيمة بذات العين وانما غيرتها لهذه الزيادة المتصلة ولا يمكن فصلها عن العيب - 00:54:02
فحينئذ تعلق بها حق فعله المفلس وهو المالك الثاني. اذا هذه خمسة شروط لابد ان ننتبه لها فاذا وجدت هذه الشروط الخمسة فانه يجوز الرجوع حينئذ. هذا الحديث الامام احمد لما ذكر هذا الحديث قال - 00:54:22

ان القاضي او الحاكم اذا خالف هذا الحديث فقال ان من وجد عين متعاه عند مفلس فجعله اسوة الغارمين فانه ينقض حكمه. ينقض حكمه وهذا كما ذكر الزركشي انما هو من مبالغة الامام احمد في اتباع السنة. فقد قال الزركشي وبالغ امامنا كعادته في اتباع - 00:54:39

وصدق ان احمد كان حريصا على اتباع السنة رضي الله عنه ورحمه. واتكلم الشيخ تقي الدين في المسودة في قضية نقض حكم اذا خالف نصا وهي مسألة طويلة جدا لا يليس هذا محلها. الحديث الثاني نأخذه لاجل الوقت وهو حديث الذي رواه ابو داود ومالك. من روایة ابی بکر ابی عبد - 00:55:04

مرسلا وزاد فيه جملتين. الجملة الاولى وهي قوله ولم يقبض الذي باعه من ثمنه. هذه الجملة الاولى التي زادها والجملة الثانية وهي في اخر الحديث وهي قوله وان مات المشتري فصاحب المتعاع اسوة الغرماء - 00:55:24
الجملة الاولى معناها هو الشرط الثاني اللي ذكرناه قبل قليل. وهو ان البائع اذا كان قد قبض شيئا من ثمن ولو يسيرا ولو ريالا واحدا فانه حينئذ لا يجوز له ان يرجع - 00:55:42

فيأخذ عين ما له لان اخذه لبعض السمن يسقط حقه في الخيار. وقد الحق الفقهاء بالقبض لبعض الثمن الابراء فقالوا لو ان البائع ابرأ المشتري من بعض السمن فانه يكون يسقط حقه كذلك - 00:55:58

هذا الجملة الاولى. الجملة الثانية وهي في اخر الحديث. وان مات المشتري فصاحب المتعاع اسوة الغرماء. هذى فيها دليل على الشرط الخامس ذكرناها قبل قليل. وهو او الرابع وهو انه لابد ان يكون المفلس حيا - 00:56:16

وبناء على ذلك فاذا مات المفلس فان من وجد متعاه يكون اسوة الغرماء فيكون شريكا بالمحاصصة مع باقي الغرماء. لان العين انتقل ملكها الى الورثة من بعده وثبت ملكهم على العين فيكون داخلا في الشرط الذي قبله وهو الا يتعلق بها حق لغير المفلس - 00:56:31
وهم الورثة فحينئذ لا يجوز. وهذا الحديث يعني او هذه الزيادة منضبطة معنى وقياسا اه الرواية الثانية طعم طبعا كما ذكر المصنف ان البيهقي ظعفها قال تبعا لابي داود والحقيقة ان ابا داود لم يجزم بالتضعيف وانما قال وحديث ما لك اصح اي ان المرسل اصح اسنادا. ونحن نعلم ان قولهم - 00:56:52

اصح هل يلزم منه تصحيف الحديث الاول ونفي الصحة عن الثاني؟ نقول ليس لازما. فان قوله اصح اي انه اصح اسنادا ولا شك انه اصح اسنادا لكونه يعني آآ لكونه آآ متصلة واما حديث مالك فانه غير متصل هو مالك وغيره اوثق - 00:57:17

اه الجزم بظعنف هذا الحديث جمع جماعة من فقهاء المذهب كابن اللحام. فان ابن اللحام قال ان اسناد هذا الحديث غير قوي. ولكن اطال ابن القيم رحمة الله تعالى في تهذيب السنن في تصحيف هذه الرواية. فقد ذكر ان هذه الرواية مقبولة - 00:57:37

وقال ان هذا الارسال محمول على الاتصال. لانه ورد من نفس الاسناد السابق في الحديث الاول الذي رواه الشیخان. ولا يمكن ان يكون ابو بكر ابن عبد العزیز ابن عبد الرحمن قد زاد شيئا من لفظه - 00:57:57

طبعا هو يجيب على كلام الشافعی لان الشافعی يقول ان هذه الجملة الاخيرة زادها ابو بكر عبد العزیز فرد عليه ابن القیم قال ان الاسناد لابی بکر لابی بکر بن عبد الرحمن صحيحة. ابو بکر عبد العزیز هذا صاحب الخال. واما ابو بکر ابن عبد الرحمن فهو الراوی - 00:58:12

عن ابی هریرة آ قال ان الاسناد الى ابی بکر بن عبد الرحمن اسنادها صحيحة ولا يمكن ان يكون ابو بکر ابن عبد الرحمن زاد كلاما ورأیا منه في الحديث. ولكن الزهري حفظ بعضها فاسنده وبعضاها رواه مرسلا. فرواه احيانا مرسلا ورواه بعض - 00:58:29

احيانا مسندا. وعلى العموم فقد ذكر الزركي ان هذا الحديث وان كان مرسلا الا انه على اصول احمد حجة يقبل. لانه لم يخالف معنى صحيحا واسناده للراوي وهو ابو بکر ابن عبد الرحمن صحيح فهو حجة عند احمد او على اصول الامام احمد - 00:58:50

هذا الحديث اذا عرفنا ان الفقه فيه في الجملتين وعرفنا آ الدليل في هاتين الجملتين. فقط في هذا الحديث مسألة اخيرة اختم بها الحديث وهو قول النبي صلی الله عليه وسلم فصاحب المتع اسوة الغرماء - 00:59:09

قوله صاحب المتع توهם اي مالك المتع. ولذلك اخذ منها ابو حنيفة ان المراد بهذا الحديث انما هو المشتري. فرد عليه القاضي ابو يعلى وقالوا ان المقصود بصاحب المتع اي الذي كان له المتع - 00:59:24

اي الذي كان له المتع وهو البائع. نعم سبب يقوم ورثته مقامه اذا مات البائع يقوم ورثته مقامه في هذا الشيء لكن اذا بات المشتري وهو المفسس احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وروى ابو داود وابن ماجة برواية عمر ابن خلدة قال اتينا ابا هريرة في صاحب لنا قد افلت - 00:59:44

فقال لاقضين فيكم بقضاء رسول الله صلی الله عليه وسلم من افلس او مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو احق به طعام الحكم وضعف ابو داود هذه الزيادة في ذكر الموت. نعم. آ هذا الحديث حديث عمر ابن خلدة قال اتينا ابا هريرة رضي الله عنه في - 01:00:08

لنا قد افلس فقال الاقضي نسيكم بقضاء رسول الله صلی الله عليه وسلم من افلس او مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو احق به. هذا الحديث فيه شبه بالحديث مخالفة اما الشبه ففي قوله من افلس فوجد رجل متاعه بعينه فهو احق به. والكلام فيه كالسابق والمخالفة - 01:00:28

فيه وهو محل الاستشكال قوله او مات. فان الحديث السابق المرسل من حديث ابی بکر بن عبد الرحمن يدل على انه اذا مات فان من فان صاحب المتع يكون اسوة الغرماء - 01:00:50

وفي حديث ابی هریرة هذا ان صاحب المتع يكون احق به ولو مات المفسس اذا فهذا الحديث انصح فهو يخالف الشرط الرابع الذي ذكرناه قبل قليل ولكن هذا الحديث ضعفه جمع من اهل العلم - 01:01:07

كابن عبد البر وابو داود وقد ذكر ابن المنذر رحمة الله تعالى ان هذا الحديث مجهول الاسناد لا يصح. وكذا ضعفه من اصحابنا الزركشي وغيره ولذلك فان فقهائنا اكتفوا بتضعيف الحديث عن الاجابة عنه - 01:01:28

قالوا انه لا يصح هذا الحديث وعلى فرض صحته فانهم يقولون انه اجتهاد فهمه ابو هریرة رضي الله عنه من الحديث الاول طبعا هذا الحديث هو الذي جزم به الشافعي لانه مخالف للحديث الاول مع انه يعني آ - 01:01:47

فيه زيادة الموت ولذلك قال ان الموت انما هو من كلام ابی بکر بن عبد الرحمن ولكن الاقرب ان مرسل ابی بکر بن عبد الرحمن اقوى اسنادا من هذا المسلم نعم احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وعن عمرو بن الشريد عن ابیه قال قال رسول الله صلی الله عليه وسلم لي الواجب يحل عرضه - 01:02:08

عقوبته رواه ابو داود والنسائي وعلقه البخاري وصححه ابن حبان. نعم هذا حديث عمرو ابن الشريد عن ابیه ان النبي صلی الله عليه وسلم قال لي الواجب اي هو المぬ فالواجب للمال اذا امتنع من السداد فانه يحل او هذا الفعل يحل عرضه وعقوبته - 01:02:28

قال احمد قال وكی عرظه بشکواه وعقوبته بحبسه. هذا الحديث فيه من الفقه مسائل المسألة الاولى انه يجوز اه مرافعة من عليه دین فيجوز مرافعته ومقاضاته. ويجوز عقوبته ومعنى عقوبته اي حبسه وملازمته. فان الملازمة - 01:02:48

صورة منصور الحبس والحبس من صوره السجن ونحو ذلك. ولذلك نعم اذا عقوبة الواجب بحبسه قالوا يجوز بثلاثة شروط. فيحبس من عليه دین بثلاثة شروط. الشرط الاول انه لا بد ان - 01:03:08

يكون هذا المدين غير معسر لان النبي صلی الله عليه وسلم قال لي الواجب يحل عقوبته آ مفهوم هذا الحديث ان غير الواجب وهو

المعسر لا يجوز عقوبته لا بملازمة ولا بحبس ولا غير ذلك - 01:03:27

الشرط الثاني انه لابد ان يكون الدين حالا. فلو لم يكن الدين حالا بمعنى انه مؤجل فانه لا يجوز معاقبة من عليه دين بحبس ولا ملازمة ولا نحو ذلك. الامر الثالث او الشرط الثالث انه لابد ان يكون صاحب الدين قد طالب بعقوبته - 01:03:46

لأنه هذا حق له خاص وصاحب الحق هو الذي ان شاء حركه وان شاء عفا عنه هذا الحديث فيه من الفقه اضافة لما سبق انه يستدل به على ان نعم على انه يجوز معاقبة كل من عليه دين كل من عليه دين فانه يجوز معاقبته بذلك - 01:04:06

ومن هذه الديون التي يجوز المعاقبة عليها قالوا النفقه. فان الرجل اذا كانت عليه نفقة لزوجه او ولده فانه يجوز مطالبته بهذا الدين ثابت في ذمته. اذا كان واجدا فان امتنع من سداده - 01:04:36

اجازة حبسه لاجل ذلك. ولذلك يذكر الفقهاء رحمة الله تعالى في باب الهبة ان الابن لا يجوز له ان يطالب اباه من الديون الا بالنفقه فيجوز له ان يطالب اباه بالنفقه امام الحاكم وان يحبسه لاجل امتناعه من النفقه الواجبة. وما عدا هذا من الحقوق المالية فان الابن لا يطالب - 01:04:54

اباه بذلك هذه مسألة. المسألة الثانية استدل بهذا الحديث وهو استدلال الشيخ تقي الدين. على ان ترك الواجب تجوز المعاقبة عليه ان ترك كل واجب تجوز المعاقبة عليه ولذلك توسع الشيخ تقي الدين في باب السياسة الشرعية في هذا الامر. وقال ان الواجبات سواء كانت واجبات شرعية او واجبات من فعل ادمي او - 01:05:17

على نفسه او كانت الواجبات من باب السياسة الشرعية مما منع به الماضيولي الامر من باب المصلحة العامة. فانه يجوز المعاقبة عليه ولكن بشرط عدم الايظاظ في هذه المعاقبة والايذاء بما يكون اشد من مقدار هذا - 01:05:43

الامر الواجب الذي ترك. نعم. احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وعن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال اصيبي رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتعاه فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فتصدق الناس -

01:06:03

عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك. رواه مسلم. نعم هذا بسعيد فيه ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اصيبي في ثمن ابتعاه اشتري ثمرا ثم ابتعاه - 01:06:23

فاجأها افة فاتلفتها وكان ذلك بعد قبضه لها قال فكثر دينه فافلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه وهذا يدلنا على ان من عليه دين وكان دينه بسبب حاجة على نفسه لمصلحة نفسه - 01:06:41

انه يجوز التصدق عليه بالزكاة. قال فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك هذا الحديث فيه من فقه مسائل المسألة الاولى انه يستحب او ان من مصارف الزكاة والصدقة ان يعطي من كان عليه دين وسبق الكلام عنها - 01:07:00

لقليل وهو الغارم لحظ نفسه. المسألة الثانية في قوله عليه الصلاة والسلام خذوا ما وجدتم. استدل بهذه الجملة بعض اهل العلم كمال والشافعي واصحابهما على ان المفلس يباع بباع كل ما يباع كل ما له كل ما له يباع - 01:07:23

لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا ما وجدتم اي من ما له. حتى مسكنه وحتى دابته تباع في الدين. واما مذهب الحنابلة فانهم يقولون لا يباع المسكن ولا تباع الدابة ولا يباع ما احتاج اليه - 01:07:43

صاحبها كان يكون محتاجا لخادم لكبر سنه ونحو ذلك. وهذا يختلف حاجة الناس وما تدعوا حاجتهم اليهم. قالوا ويكون معنى قول النبي صلى الله عليه خذوا ما وجدتم اي خذوا ما وجدتم مما تصدق به عليه - 01:08:01

هذه الصدقة التي جمعها الصحابة رضوان الله عليهم قال خذوها وليس عائدا الى مسكنه ولا الى مركبه ولا الى ما احتاج اليه اذا فقوله خذوا ما وجدتم اي مما تصدق على هذا الرجل به. المسألة الثانية في قول النبي صلى الله عليه وسلم وليس لكم الا ذلك. هذه الجملة اخذ - 01:08:17

منها حكمان. الحكم الاول ان ان الغرماء شركاء في جميع المال. ولا يجوز لبعضهم ان يختص ببعضه لا يجوز له ان يختص ان لم

استثنى وهو البائع اذا وجد عين متابعه - 01:08:38

ومن عدا ذلك فانه لا يجوز. طبعا والراهن في قضية الرهن المسألة الثانية اخذت من هذا الحديث ان الغرماء بعد افلال المفلس والحكم باتفاقه لا يجوز لهم المطالبة بعقوبته فلا يلازمونه ولا يحبسونه ولا غير ذلك من الامور. احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وعن ابن كعب ابن مالك عن ابيه ان رسول الله صلى - 01:08:55

الله عليه وسلم حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه. رواه الدارقطني وصححه الحاكم وآخرجه ابو داود مرسلا رجح نعم هذا حديث ابن كعب ابن مالك رضي الله عنه وهو كذا ابن مبهم لم يكن يعني مبينا - 01:09:20

ولكن قالوا ان كعب بن مالك رضي الله عنه كل ابناءه ثقات. ولذلك حكمو بتوثيق ابنته. قال وعن ابن كعب ابن مالك عن ابيه رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم - 01:09:40

كما حجر على معاذ بن جبل ما له جاء عند البيهقي وغيره ان معادا كان رجلا كريما شابا يافعا كريما يبذل ماله وكان لا يرد سائلا فكثرت عليه الديون فطالب غرباء بالحجر على ماله. فكلم النبي صلى الله عليه وسلم ورمأه فأبوا. ولو كانوا يعني قد قبلوا احدا قبلوا - 01:09:50

النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وهذا من حق الله. فحجر النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه. قال رواه الدارقطني وصححه اخرجه ابو داود مرسلا ورجح ارساله. طبعا من اعلى هذا الحديث عل الموصول فيه عله الجمال المرداوي وابن عبد الهادي - 01:10:13

في المحرر اعلى هذا الحديث بابراهيم ابن معاوية الخزاعي فقالوا انه مجمع على ضعفه. هذا الحديث فيه من الفقه مسائل المسألة الاولى ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي حجر على معاذ. فدلنا ذلك على ان الحاكم هو الذي يحجر على المفلس - 01:10:33

دون غيره. المسألة الثانية ان الحجر على المفلس لا يجوز الا بطلب الغرماء. لأن تتمة الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم انما حجر بطلب غرماء معاذ وبناء على ذلك فلا يجوز الحجر بدون طلب الغرماء. نعم يجوز الحجر لاجل السفة بطلب - 01:10:53

اولياء السفيه لكن في قضية الفلس لا يجوز الا بطلب الغرماء او بعضهم ولو واحدا لو طلب واحد فانه يحجر على ماله لاجله المسألة الثالثة في هذا الحديث انه يباع بيعا المال في الدين ويقسم على الغرماء بينهم محاصصة كما سبق تكراره في الاحاديث السابقة. نعم 01:11:13 -

احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم احده وانا ابن اربع عشرة سنة فلم واعرضت عليه يوم الخندق وانا ابن خمسة عشرة سنة فاجازني متفق عليه. وفي رواية فلم يجزني ولم يرني - 01:11:36

بلغت وصححها ابن خزيمة وعن عطية القرشي رضي الله عنه قال عرضنا على النبي صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فكان من انت قتل ومن لم ينجب خلي سبيله فكنت من فكنت فيمن لم ينجب خلي سبيلي. رواه الخمسة وصححه ابن حبان والحاكم - 01:11:56

نعم اذ ذكر المصنف هنا حديثين حدث ابن عمر رضي الله عنه حدث عطية القرشي رضي الله عنه. وهذا الحديثان لبيان علامات البنوك لانا قلنا في اول الباب ان الحجر نوعان حجر لمصلحة الغرماء وحجر لمصلحة المحجور عليه نفسه. والمحجور عليه اما ان يحجر عليه - 01:12:16

لاجل صغره او لاجل سفهه واهل العلم يقولون ان من كان دون سن البلوغ فانه يحجر على ماله. ويكون وصيه ابوه ثم بعد ذلك اه جده وامه او ينظر الحاكم للصلاح في ذلك - 01:12:36

آهنا ذكر المصنف والفقهاء ايضا يتبعونه في ذلك انهم يذكرون علامات البلوغ في باب الحجر فيكون علامات البلوغ الثلاثة والفقهاء يقولون ان الذكر يحكم ببلوغه باحد ثلاث علامات. العلامة الاولى ان يتم خمسة عشر عاما قمريا. والعلامة - 01:12:54

العلامة الثانية معنى انه يتم يعني يكمل خمسة عشر عاما من ولادته. فيبدأ في السنة السادسة عشر فاذا كان ولد مثلا عام الف واربع مئة ففي عام الف خمسة اربع مئة وخمسة عشر اتم خمسة عشر عاما. الامر الثاني انه يكون قد احتلم - 01:13:14

والامر الثالث ان يكون قد انبت. الادلة على هذه الامور الثلاثة حديث. الحديث ان الوارد ان الحديث الاول حديث ابن عمر. قال عرظت عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا ابن - 01:13:39

عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وانا ابن خمسة عشر سنة فاجازني. جاء في الرواية الثانية بيان لم لم يجزه النبي صلى الله عليه وسلم؟ وهو ان هذا السن علامة بلوغ. فقال فلم يجزني ولم يرني بلغت. فدل ذلك على ان هذا السن هو علامة -

01:13:49

البلوغ وهذه الرواية الثالثة عند البيهقي كما ذكر المصنف قد صححها ابن خزيمة وحسنها ايضا الجمال المرداوي في كفاية المستقنع العلامة الثانية دليلا ايضا رواية البيهقي وهي قوله ولم يرني بلغت - 01:14:09

فانها تحتمل في قوله ولم يرني اي لم يرى ابني قد بلغت قبل ذلك فيكون من علامات البلوغ الاحتلام. وهذا باجماع اهل العلم ان الاحتلام من علامة البلوغ العلامة الثالثة ما جاء في حديث عطية القرظي قال عرظنا عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فكان من انبت قتل ومن لم ينجب خلي - 01:14:26

فكنت ممن لم ينجب. فدل ذلك على ان الالات والمراد بالانبات هو نمو الشعر في اسفل البطن. هذا هو المراد بالانبات من الشعر الذي يكون في الوجه وفي الابطين وعلى الصدر وعلى البطن فانه ليس علامة بلوغ. وانما علامة البلوغ الشعر الذي يكون اسهل الصدر -

01:14:52

المرء اذا بلغ غير سفيه اي رشيدا فانه يعطى ماله مباشرة. ووليه يعطيه المال ولا ولا يشترط ان يأذن حاكم بذلك ولكن ذكر بعض متاخرى الفقهاء كما ذكر ذلك ابن عوض وغيره في حاشيته على الدليل انه يستحب ان يكون ذلك باذن الحاكم - 01:15:12

يعني يعطي ما له لهذا الصبي باذن الحاكم. قال درعا للخصوصة ورفعا للنزاع. فان كثيرا من الناس تكون بينه وبين اوليائهم خصومات بسبب وقت اعطاء المال وبسبب ادعائه انه قد اطلق المال وغير ذلك ولذلك فان ابن عوض وغيرهم متاخر - 01:15:37

لفقهائنا اه مالوا الى ان الافضل انه يكون ذلك باذن الحاكم طبعا وباتفاق انه يستحب ان يشهد عليه. نعم احسن الله يقول رحمه الله تعالى وعن عمر ابن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية الا باذن - 01:15:57

وفي لفظ لا يجوز للمرأة امر في مالها اذا ملك زوجها عصمتها رواه احمد واصحاب السنن الا الترمذى وصححه حاكم نعم هذا حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها - 01:16:17

المراد بالعطية يعني ان تهب شيئا من مالها هذه الهبة قد تكون طبعا على سبيل العطية لبعض ابنائها او لبعض قراباتها او تكون للمحتاج وهي للصدقات فهنا في هذا الحديث النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية اي ان تبذل مالا الا باذن زوجها -

01:16:37

وهذا الحديث لاهل العلم في توجيهه انه خاص بالمال الذي تكون تحت يدها من مال لزوجها فدل ذلك على انه لا يجوز للمرأة ان تعطي احدا هدية من مال زوجها الا ان يأذن زوجها بذلك - 01:17:01

وعلى هذا حمله الموفق ابن قدامة وكثير من اهل العلم ولكن يشكل على ذلك اللفظة الثانية فانه جاء في اللفظة الثانية عند اصحاب السنن الا الترمذى ورواه الامام احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز للمرأة امر في مالها هي - 01:17:22

اذا ملك زوجها عصمتها اي الا باذن زوجها واخذ بظاهر هذا الحديث الامام مالك. فانه قال ليس للمرأة ان تتصرف في اكثر من ثلث مالها الا باذن زوجها. طبعا اذا كانت ذات زوج. واما المذهب فانهم يقولون يجوز للمرأة ان تتصرف بمال - 01:17:39

بما شاءت سواء كان اقل من الثالث ام اكثر. قالوا والدليل على ذلك ان التقييد بالثالث لا دليل عليه وقد انعقد الاجماع على جواز ان تتصدق المرأة بما لها فدل ذلك على ان هذا الحديث انما المراد به امال زوجها وان النبي صلى الله عليه وسلم نسب لها المال من باب التصرف لا من باب الملك - 01:18:04

فدل ذلك على ان المرأة لا يجوز لها ان تعطي احدا او تتصدق من مال زوجها الا ان يأذن لها زوجها اما بعرف او بنص واما النفقه الواجبة فيجوز لها ان تأخذ من ماله ولو بدون اذنه. وهذا الحديث لما جاء الموفق ابن قدامة يوجه هذا الحديث وجهه باحد توجيهين.

الاول اللي ذكرناه قبل قليل وهو ان المراد بهذا الحديث انما هو مال زوجها وان نسبة المال اليها انما هو نسبة تصرف والتوجيه الثاني ذكر الموفق ان هذا الحديث ضعيف. قال وكونه ضعيفا وجه ذلك ان هذا الحديث جاء من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده.

قال - 01:18:49

فوجده لم يصرح بأنه هو عبد الله ابن عمرو ابن العاص. فيكون مرسلا. ولكن في ذلك نظر فقد ذكر عبد الحق الأشبيلي وتبعه ابن الملقن انه قد جاء في طرق بعض طرق هذا الحديث التصريح بان المراد بجد عمرو بن شعيب انما هو عبد الله بن - 01:19:09

عمرو بن العاص وهذا الذي جعل المصنف رحمة الله تعالى يقول رضي الله عنهم من باب الجزم بان المراد بجده انما هو عبد الله عمرو بن العاص واما هذا الحديث فانه الى عمرو بن شعيب قد ثبت من طرق حبيب المعلم ومن طريق غيره فدل على ان اسناده لا بأس به - 01:19:29

احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وعن قبيصة ابن مخالق رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المسألة لا تحل الا لاحد ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك. ورجل اصابته جائحة - 01:19:49

واجتاحت ما له فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش. ورجل اصابته فاقحة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجى من قومه لقد اصابت فلانا فاقحة فحلت له المسألة. رواه مسلم. نعم هذا حديث قبيص ابن خالق رضي الله عنه. النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المسألة اي سؤال - 01:20:09

الناس لا تحل الا لاحد ثلاثة. قوله لا تحل الا لاحد ثلاثة هذا من صيغ الحصر. وهذا من صيغ الحصر مما يدل على التأكيد وهذا يدل على ان سؤال الناس اموالهم من الامور المنهي عنها شرعا قد يكون نهي تحرير ان كان من غير موجب وحاجة - 01:20:29

وقد يكون نهي كراهة وان وجدت الحاجة. ولذلك فان فقهائنا رحمة الله عليهم لهم روایتان في لو ان المرء كان محتاجا للمال فهل يقدم سؤاله الناس؟ ام يقدم ان يأكل الميّة؟ فان فيه رواية في المذهب ان ان اكل الميّة - 01:20:49

مقدم على سؤال الناس وطلبهم. واما مشهور مذهب فانه يقدم السؤال بانه اخف الامران وهذا متعلق بمسألة قوة الاحكام وتعارضها ودرجاتها او فهذا يدلنا على ان سؤال الناس مذموم وخاصة المال واما مطلق السؤال فانه مكروه. ويدل على ذلك حديث عوف بن مالك الاشجعي رضي الله عنه في الصحيح - 01:21:09

ان النبي صلى الله عليه وسلم بایعهم فاسر كلمة قال فسألت من سمعها وهم وهم القربيون منه صلى الله عليه وسلم قال على الا تسألوا الناس شيئا فكان الصحابة كابي بكر وابي هريرة وابي ذر رضي الله عنهم يسقط صوته وهو على ظهر ناقته فلا يسأل صاحبه ان ينأوله اياه. اذا فمطلق - 01:21:29

سؤال الناس مكروه بل قال بعض اهل العلم انه ينافي كمال التوكل ولد النبي صلى الله عليه واله وسلم امر القربيين منه حال المبایعة بفعل ذلك استثنى النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث صور يجوز فيها السؤال قال رجل تحمل حمالة اي لاجل اصلاح بين الناس ونحو ذلك - 01:21:49

فحدث له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك بمقدار الحمالة التي تحملها وهذه تسمى ان يكون غارما لمصلحة غيره الا ورجل اصابته جائحة اجتاحت ما له فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش. بمعنى انه خسر ماله وعليه - 01:22:09

وهذا هو الغارم لمصلحة نفسه. قال ورجل اصابته فاقحة اي حاجة. فيأخذ ما سدت حاجته. قال حتى ثلاثة من ذوي الحجّة من قومه اي من المعروفين من قومه لقد اصابت فلانا فاقحة فحلت له المسألة. هذا الحديث اتى به المصنف للدلالة على مسألة - 01:22:29

المهمة وهو ان الافلاس والاعسار عفوا ان الاعسار انما يثبت بثلاثة شهود وهو ان الاعسار انما يثبت بثلاثة شهود. ونحن نعلم ان الشرع جعل بعض الاحكام تثبت باربعة شهود وبعضاها تثبت - 01:22:49

بثلاثة شهود وهو الاعسار وبعضاها يثبت بشاهد وامرأتين وبعضاها يثبت بشاهد ويمين وبعضاها يثبت بشاهد واحد وبعضاها يثبت بامرأتين وبعضاها يثبت حتى بامرأة واحدة وهو ما كان من باب الاخبار. وكل واحد من هذه الامور له احكام. ما

الذى يثبت - 01:23:09

بثلاثة هو الاعسار. وقد اختلف فقهاء المذهب ما المراد بهذا الحديث من حيث التلائمة؟ فذهب القاضي ابو يعلى رحمة الله تعالى ان هذا الحديث يدل على انه لا يجوز السؤال ان شرط التلائمة انما هو لحل السؤال فقط. واما مشهور المذهب الذي عليه عامة الاصحاب -

01:23:29

ان اشتراط التلائمة هو شرط لثبوت الاعسار. فلا يثبت الاعسار على امرى الا بان يأتي ثلاثة فيشهدوا انه قد اعسر ولم يجد وفاء لدينه.

01:23:49 - فحين اذ يحكم بفلسه ويمنع من ملازمته وحبسه -

بذلك تكون بحمد الله عز وجل انهينا هذين البابين نكمل ان شاء الله في الدرس القادم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى

الله وصحبه اجمعين - 01:24:09